

كلية

الحقوق



UNIVERSITY OF
BAHRAIN
BRIDGE TO THE FUTURE



صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

الفهرس

03 كلمة الرئيس

04 كلمة العميد

06 عن الكلية

11 برامج المرحلة الجامعية الأولى

14 برامج الدراسات العليا

18 البحث العلمي

19 الخدمات الاستشارية وخدمة المجتمع

20 الهيئة الأكاديمية

26 اتصل بنا

كلمة الرئيس

تنظر جامعة البحرين إلى كلية الحقوق نظرة ملؤها الفخر والاعتزاز بالدور المهم جداً الذي تؤديه، وبالتدرج الذي بدأت منه إلى أن أصبحت كلية من كليات الجامعة. فلقد بدأت هذه الكلية من خلال تقديم مقررات في القانون التجاري لطلبة إدارة الأعمال منذ السبعينات، وواكبت جامعة البحرين التطورات الحركية التجارية النشطة، وزيادة الأعمال في البلاد والحاجة الأكيدة للمزيد من التخصصية في تلامذ القانون والتجارة، فتم إنشاء قسم للقانون ضمن كلية إدارة الأعمال، حتى استكملت الجامعة استعداداتها، ووضعت الدراسات المتعلقة بهذا التخصص، فانطلقت في سماء الوطن في العام ٢٠٠٢، كلية الحقوق، في كنف المشروع الإصلاحي لسيدى صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، حيث أرسيت مفاهيم دولة المؤسسات والقانون، وكان لابد لجامعة البحرين، الجامعة الوطنية الأم، أن تكون السبّاقة في تخريج الكوادر الحقوقية المؤهلة للقيام بهذه المهمات الوطنية الجليلة.

وعلى الرغم من حداثة تجربة كلية الحقوق، إلا أنها شقّت طريقها بثقة عالية، بفضل دعم إدارات الجامعة لها، فسرعان ما أصبحت الكلية الأكثر إنتاجاً للكتب الدراسية، وطرحت برامج الدراسات العليا في شهادتي الماجستير والدكتوراه، وشجّعت طلبتها على تنظيم المنتديات والملتقيات الطلابية العلمية، وشاركت في الكثير من المسابقات الطلابية الوطنية والخارجية، فحققت الكثير من النجاحات والمراكز المتقدمة.

ومن جانب آخر، فإنّ من مصادر فخر جامعة البحرين بهذه الكلية، أن تأتينا الإرشادات من جميع الجهات، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، بالمستويات العالية الرفيعة لخريجي كلية الحقوق بجامعة البحرين، سواء من ناحية التكوين العلمي الرصين، أو ومدى استعدادهم دائماً للتطور والإبداع، والقدرات العالية على حل المشكلات والتعامل مع مختلف القضايا التي تطرح عليهم.

إننا في جامعة البحرين، نفخر بكلية الحقوق، كما نفخر ببقية الكليات الأخرى، كونها إسهاماً حقيقياً ومؤثراً في النهضة التي نعيشها في مملكة البحرين، ساعين دائماً لتوفير كل سبل الدعم والمساندة للكلية لنصل معها إلى الأهداف العليا التي نذرت نفسها لها.

الأستاذ الدكتور رياض يوسف حمزة
رئيس جامعة البحرين



كلمة العميد

لا شك أن كلية الحقوق في جامعة البحرين تسعى دائما إلى التميّز بين الكليات. وليس هذا السعي مجرد أمل وإنما يعبر عنه من خلال مسيرتها منذ أن بدأت بقسم ثم إلى كلية بعمل دؤوب يتمثل أولا في استقطاب الكفاءات التدريسية القادرة على تطوير عملية التدريس فيها على نحو تتواءم فيه المخرجات العلمية مع التطورات الحديثة في عالمنا المعاصر. وثانيا في الاهتمام بالبحث العلمي الذي يستلزم فيه ألا يكون وصفيا فحسب وإنما ينطوي على تجديد من خلال التحليل والمقارنات بما يوفر مرجعا مهما في دراسة القواعد القانونية وتقديم الحلول مما يحتاج إليه القانوني في مختلف النشاطات الاجتماعية. وثالثا في وضع النظريات موضع التطبيق على نحو يجد فيه الطالب أن قراءة القاعدة القانونية وأصولها وتطورها يأتي من خلال الواقع العملي.

وهكذا يعد هذا الدليل شاهدا على تميّز أعضاء هيئة التدريس الذين لهم تجربة طويلة في مجال التدريس، كما أن هذا الكادر يشتمل على خريجي الكلية ذاتها ممن تفوقوا في مسيرتهم العلمية وابتعثوا ليحصلوا على الشهادات من أرقى الجامعات العالمية. وشاهدا على المناهج في الكلية التي تعبر عن التفاعل بين النظرية والتطبيق. وهذا التفاعل يحدث في جوهر الخطة التي تطبق فيها والتي تعاد مراجعتها بين وقت وآخر طبقا لتطور المعطيات القانونية وما يستحدث من وقائع قانونية معاصرة. كما أن العيادة القانونية التي هي جزء من الكلية، وبعض المقررات التطبيقية تصل بالمنهج العلمي إلى ذروة الربط بين الأسس العلمية والوقائع العملي من خلال مشاركة المؤسسات القانونية في وضع الوقائع العملية أمام الطالب ثم في تشجيعه على التحليل والاستنتاج للوصول إلى نتائج ترقى إلى الابتكار.

والكلية في مسيرتها إذ ترتبط بمسيرة الجامعة التي تضع الأهداف السامية التي هي منار يفتح نوافذ التميز فإنها تعمل بدعم من رئاسة الجامعة التي تزودها بكل السبل في سبيل مساهمة فعالة في تحقيق تلك الأهداف خدمة للمصلحة العليا لمملكة البحرين، وطننا الغالي.

الأستاذ الدكتور صبري حمد خاطر
عميد كلية الحقوق



عن الكلية



وإذ تسعى الكلية إلى بناء الشخصية القانونية المسلحة بالعلم القانوني الرصين، فإن ذلك تطلب منها أن تتبنى فلسفة ذات مضمون يعزز الغايات التي يسعى القانون إلى غرزها وتحقيقها والممثلة لقيم العدل والحرية والمساواة وفق رؤية إنسانية تعكس قيم المجتمع الإسلامي وتحترم الفرد وقدراته وطاقاته . وتسعى إلى تنميتها بما يخدم المجتمع .

وتسعى كلية الحقوق بجامعة البحرين إلى أداء رسالتها العلمية من خلال إعداد وتأهيل طلابها للعمل في المؤسسات والهيئات القضائية والتشريعية والدوائر القانونية، وتزويدهم بالعلم والمعرفة القانونية وضرورة الربط بين الواقع العملي والدراسة النظرية، الأمر الذي يجعلهم قادرين على التأثير والتغيير الإيجابي في مجتمعهم وتلبية حاجاته ومتطلباته المتجددة والمتطورة.

ومساهمة منها في تحقيق التنمية المستدامة تضطلع كلية الحقوق بدورها في خدمة المجتمع من خلال الدورات التدريبية والندوات في اطار برنامج التعليم المستمر اللازمة لرقية وتطوره ذلك البرنامج الذي جاء ليحقق سياسة الجامعة في الانفتاح على المجتمع بكافة قطاعاته ومؤسساته بهدف تلبية احتياجاته ومتطلباته وتزويده بالمعلومات والمهارات والخبرات من خلال تنفيذ برامج ودورات قانونية منظمة ومخطط لها بشكل مدروس ومسبق.

تأسست كلية الحقوق في جامعة البحرين بعد أن كانت قسماً من أقسام كلية إدارة الأعمال في سنة ١٩٩٩ . وإدراكاً لأهمية الدور الذي تؤديه دراسة القانون باعتباره رافداً هاماً من روافد النهضة العلمية، لما تزود به المجتمع من رجالات القانون وخبرائه وفقهائه فقد صدر قرار مجلس الأمناء بجامعة البحرين رقم (١٥٩) بتاريخ ٢٠٠٢ / ٨ / ٢٠ بإنشاء كلية الحقوق لتكون إحدى منارات العلم والمعرفة بجامعة البحرين.

وتمثل فلسفة كلية الحقوق بجامعة البحرين المركز الفكري الذي تنطلق منه رؤية الكلية وتقوم عليه رسالتها وإستراتيجيتها، فهي تصبو لأن تكون مركز أشعاع قانوني في مملكة البحرين في ظل ما تشهده المملكة من نهضة متسارعة وتطورات شملت جميع نواحي الحياة بما فيها المجال القانوني .

لقد ادركت الكلية في ضوء وضع المجتمعات في الوقت الحاضر فلسفة الحق والعدل والمساواة والحرية، وهي غايات يسعى القانون إلى تحقيقها، على الصعيد الإنساني ومن منظور إسلامي في ظل احترام كامل للفرد وتنمية قدراته وطاقاته من أجل خدمة وطنه ومجتمعه.

كما أدركت الكلية حتمية التسليح بالعلم والمعرفة والإبداع والابتكار والتطوير كأدوات لا غنى عنها في سبيل تحقيق أهداف السياسة التعليمية التي تنتهجها مملكة البحرين، الامر الذي كان له صداه في تصميم مقررات الخطة الدراسية ومحتوياتها العلمية وأسلوب تدريسها.

الأهداف

تضطلع كلية الحقوق بدور رائد وبناء في خدمة المجتمع البحريني وقضاياه ، وهي تصبو إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 تزويد الجهات التشريعية والقضائية بالكوادر القانونية المتخصصة.

2 تخريج الكوادر اللازمة لشغل المناصب القانونية في جميع دوائر الدولة والقطاع الخاص.

3 الإسهام في تطوير الثقافة القانونية في المجتمع، وذلك من خلال المحاضرات والتعليم المستمر.

4 دراسة النصوص القانونية في إطار الواقع الاجتماعي ليسهل العمل بها من قبل المختصين.

5 تعميق الصلات بين اساتذة القانون والجهات التشريعية والقضائية لتكون الجامعة في خدمة المجتمع.

6 تلبية احتياجات المجتمع وخدمته من خلال تخريج المحامين والاستشاريين القانونيين من ذوي المستوى العالي.

7 تشجيع البحث العلمي في جميع مجالات التخصص القانوني التي تشملها كلية الحقوق من أجل تطوير القانون وخدمة المجتمع.



الرسالة

إلى التميز في التدريس والتعلم والبحوث المبتكرة ، وإنتاج المعرفة ونشرها، وتنمية شخصية الطالب، والمهارات، والمعرفة، وبناء الشراكات مع القطاعين العام والخاص؛ من خلال التميز في برامجها الأكاديمية ، وأعضاء هيئة التدريس والموظفين، والأنشطة الطلابية ، وتشجيع الابتكار، وغرس ثقافة الجودة، والوصول إلى المجتمعات المحلية والإقليمية والعالمية.

ومن جهة أخرى فإن الكلية تسهم مباشرة في رفع مكانة الجامعة محليا وإقليميا ودوليا لأن خريجها أثبتوا جدارتهم في المناصب التي يشغلونها مقارنة بخريجي الكليات الأخرى المحلية منها والإقليمية بل والدولية أيضا. الأمر الذي يتفق مع رؤية جامعة البحرين لكونها تتطلع إلى أن تكون في مصاف الجامعات المعترف بها دوليا، والمتميزة في تعليم الطلبة، والبحوث المبتكرة، والمشاركة المجتمعية التي تساهم في النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة في المملكة والمنطقة والعالم.

تجدر الإشارة ان برنامج البكالوريوس بكلية الحقوق تم وضعه في ضوء تقرير الجامعة الفرنسية بانتيون- اساس باريس ٢ التي قام استاذين من اساتذتها بوضع توصيات ومقترحات للخطة الدراسية للبرنامج.

إعداد كوادر قانونية متميزة للعمل في مجال القضاء والمحاماة والدوائر القانونية بالوزارات والمصالح الحكومية والخاصة، وذلك بتوفير تعليم قانوني متميز، وإعداد الطلبة ذهنيا وعمليا بالخبرات اللازمة بمهنية واحتراف عاليين. من خلال طرح برامج أكاديمية متخصصة، ودراسات قانونية معمقة، بما يتواءم مع رسالة الجامعة نحو إعداد كوادر من الخريجين قادرة على حمل المسؤولية في المجتمعين البحريني والخليجي.

وتتضمن رسالة الكلية ثلاثة مكونات رئيسية بما يتناسب مع مكونات رسالة الجامعة، ومن جهة أخرى فإن مكونات رسالة الكلية تتواءم حسب الأصول مع بعضها، فمن خلال تقديم مقررات تعليمية متميزة في العلوم القانونية، وتوظيف أساتذة أكفاء للقيام بالتدريس والبحث الفقهي القانوني، فإن الكلية تقدم تعليما متميزا لطلابها بما يكفل تحقيق رسالة الجامعة في تقديم خريجين للمجتمع يتحملون بجدارة مسؤولية المهام التي تناط بهم، لكون جامعة البحرين وفقا لرسالتها هي جامعة وطنية تسعى

برامج المرحلة الجامعية الأولى

برنامج بكالوريوس في الحقوق

تتكون الخطة الدراسية ببرنامج البكالوريوس في الحقوق من عدد من المقررات مجموع ساعاتها (134) ساعة معتمدة، وتنقسم إلى متطلبات الجامعة (9) ساعة معتمدة، ومتطلبات البرنامج (125) ساعة معتمدة. وتضم العديد من المقررات التي تتدرج بالمعارف والعلوم التي يتلقاها الطالب منذ التحاقه بالبرنامج حتى تخرجه فيه وتتنوع هذه المقررات فمنها ما هو من متطلبات الجامعة التي يتعين على كل طالب في جامعة البحرين دراستها والتي تتمثل بالثقافة الإسلامية والمهارات اللغوية والنحوية وتاريخ البحرين الحديث والمواطنة وهكذا ومنها ما يعد من المقررات العلمية المساندة ومنها ما هو من مقررات الكلية الإلزامية ومنها ما هو من المقررات الاختيارية.

- **متطلبات الجامعة:** وخصص لهذا المجال 9 ساعات معتمدة.
- **متطلبات الكلية:** وخصص لهذا المجال 14 ساعة معتمدة.
- **متطلبات التخصص:** وخصص لهذا المجال 90 ساعة معتمدة.
- **Major Support Requirement - MSR:** وخصص لهذا المجال 9 ساعة معتمدة.
- **Major Elective - ME:** وخصص لهذا المجال 12 ساعة معتمدة.

تطرح كلية الحقوق برنامج بكالوريوس في الحقوق والذي يهدف إلى:

الهدف الأول: الربط بين مخرجات العمليات التعليمية والبحثية ومتطلبات المجتمع وسوق العمل في شتى قطاعاته.

الهدف الثاني: إعداد كفاءات قانونية قادرة على البحث والتعامل مع التقنيات الحديثة ومزودة بملاكات التعلم الذاتي والفكر الناقد.

الهدف الثالث: رفد المجتمع البحريني والخليجي والعربي بالكوادر القانونية المؤهلة لخدمته.

الهدف الرابع: تعزيز القيم الوطنية والانسانية لدى الطالب.

الهدف الخامس: الربط بين النظرية والتطبيق بما يتضمن الاستفادة من المخرجات التعليمية في الواقع القانوني العملي.

الهدف السادس: تنمية ملكات البحث العلمي لدى الطالب في المجالات القانونية.

أقسام الكلية

تتكون الكلية من الناحية الأكاديمية من قسمين رئيسيين هما: قسم القانون العام وقسم القانون الخاص، غير أن القسمين وهما لا يقدمان برنامجين مختلفين إنما تنحصر مهمتهما في إدارة المقررات التي يتعين على الطالب دراستها لاستكمال برنامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في الحقوق.

القانون الخاص

هو قسم يقوم بتدريس المقررات التي تعنى بالعلاقات القانونية التي تنشأ بين الأشخاص العاديين، أو العلاقات التي تدخل فيها الدولة باعتبارها شخصاً عادياً وليست صاحبة سيادة، أي أن يكون أطرافها في مراكز قانونية متساوية، مثل القانون المدني و القانون التجاري.

القانون العام

هو قسم يقوم بتدريس المقررات التي تُعنى بدراسة العلاقات القانونية التي تكون فيها الدولة صاحبة سلطة لها الحق في ادارة وتنظيم المراكز القانونية وفق رؤيتها وفلسفتها، وبما يحقق مصالح المجتمع المتنوعة، كالقانون الدستوري والقانون الجنائي والقانون الإداري والقانون الدستوري الدولي وحقوق الإنسان.. الخ.



أهداف برنامج البكالوريوس

- تزويد الطلبة بالمعارف العامة والقانونية والفهم الشامل للجوانب التشريعية والقضائية وصقل كفاءتهم بما يؤهلهم للتعامل مع كافة القضايا المطروحة في كافة الجوانب القانونية وبما يؤهلهم للمنافسة في سوق العمل.
- تطوير الفكر والممارسة القانونية من خلال اجراء البحوث والدراسات ذات الصلة وإكساب الطلبة مهارات البحث بما يؤهلهم لمواصلة دراساتهم العلمية.
- المساهمة الإيجابية في خدمة المجتمع من خلال ممارسة الخريجين لوظائفهم وفقاً لقواعد واخلق المهنة بتزويد المجتمع البحريني والخليجي بالكوادر القانونية المؤهلة القادرة على العمل فرادى وضمن فريق.
- تعزيز القيم الوطنية والمواطنة وغرس ثقافة حقوق الانسان وحياته الاساسية في المجتمع البحريني.
- إكساب الطلاب مهارات المرافعة والصيغة القانونية وإعداد المذكرات القانونية
- تعزيز قدرات الطلاب في مجال المحاكمات الصورية وتدريبهم على الممارسة السليمة للعمل القضائي.

مخرجات برنامج البكالوريوس

- اكتساب الطالب معرفة وافية بالقوانين السارية حتى تنظم علاقات الافراد وعلاقتها مع سلطات الدولة والعلاقات بين الدول ومعاقبة المخالفين.
- اكتساب الطلاب مهارة إعداد الدراسات المقارنة بين التشريعات البحرينية والتشريعات الاخرى.
- اكتساب الطلاب مهارة اقتراح القوانين وإعداد اللوائح
- اكتساب الطلاب مهارة إعداد مشروعات الابحاث والدراسات وإعداد خطط الدراسة الخاصة بها.

متطلبات التخرج



لكي يتخرج الطالب من برنامج بكالوريوس الحقوق ينبغي:

- أن يجتاز الطالب بنجاح جميع المقررات المطلوبة للتخرج.
- وأن يحقق على الاقل المعدل التراكمي المطلوب للتخرج (٢ من ٤).
- أن يحقق الطالب معدلا تراكميا لا يقل عن المعدل التراكمي التخصصي المطلوب للتخرج (٢ من ٤) في معدل جميع مقررات التخصص التي رمزها Law، والتي يتضمنها البرنامج ويطرحها القسم ابتداء من مقررات المستوى ١ وحتى مقررات المستوى ٤.
- أن يكون تخرجه ضمن النصوص عليها في المادة (١٦) من نظام الدراسة والامتحانات.
- وأن لا يتجاوز المدة القصوى حسب نظام الدراسة في الجامعة.

القبول

يشترط لقبول الطالب في برنامج البكالوريوس ما يأتي:

- أن يكون حاصلًا على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بمعدل تراكمي لا يقل عن ٧٠٪، ويتم وفقاً للمعدل التنافسي وبصورة تنافسية
- أن لا يكون قد مضى على حصوله على الثانوية العامة أو ما يعادلها مدة تزيد عن سنتين دراسيتين.
- أن يجتاز بنجاح المقابلة الشخصية
- أن يكون حسن السيرة والسلوك

فرص العمل

يستطيع خريج الحقوق العمل في مجال القضاء والمحاماة والدوائر القانونية بالوزارات والمصالح الحكومية والخاصة.

برامج الدراسات العليا

القبول

شروط القبول في أو الالتحاق لبرنامج الماجستير في القانون الخاص والعام:

- أن يكون المتقدم حائزاً على درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة البحرين أو ما يعادلها من الجامعات العربية أو الأجنبية المعترف بها، بمعدل تراكمي لا يقل عن ٢,٦٧ من ٤ حسب نظام النقاط أو ما يعادله من نظم التقويم الأخرى ، أن تكون درجة البكالوريوس) أو ما يعادلها) في تخصص درسه الطالب دراسة نظامية يؤهله للدراسة في هذا البرنامج .
- يقدم الطالب توصيتين من أساتذته الأكاديميين.
- أن يكون حاصلًا على شهادة التوفل في اللغة الإنجليزية أو ما يعادلها أو اجتياز مقررين استدراكيين في اللغة الإنجليزية في جامعة البحرين
- أن يجتاز المتقدم الاختبارات التحريرية و المقابلة الشخصية التي يعقدها القسم بنجاح.

الخطة الدراسية لبرنامج ماجستير في القانون العام والخاص

عدد الساعات المعتمدة لبرنامج الماجستير في القانون الخاص هي ٣٣ ساعة معتمدة توزع الساعات المعتمدة للخطة الدراسية لبرنامج الماجستير في القانون الخاص على المقررات الدراسية بمعدل ٣٣ ساعة معتمدة (موزعة على ٩ مقررات دراسية بواقع ٣ ساعات لكل مقرر بالإضافة للأطروحة) على أن يكون الحد الأدنى للعبء الدراسي في الفصل الواحد هو ٩ ساعات معتمدة والحد الأقصى ٤ مقررات (١٢) ساعات معتمدة، ويسمح للطالب تسجيل أقل من (٣) مقررات في الفصل الدراسي مرة واحدة خلال فترة دراسته ويستثنى من الحد الأدنى المقررات الاستدراكية، أو اذا كان قد تبقى على الطالب مقرر واحد فقط من مقررات البرنامج، كما يسمح للطالب تسجيل مقرر واحد عند تسجيل الأطروحة ويلتزم الطالب بما يطرحه القسم المعني من مقررات دراسية في هذا النطاق؛ بالإضافة إلى ست ساعات للأطروحة.



برنامج الماجستير في القانون الخاص

برنامج الماجستير هو برنامج متخصص تالي لمرحلة البكالوريوس في الحقوق يمنح الدارس الذي يجتاز شهادة الماجستير في القانون الخاص.

أهداف برنامج الماجستير في القانون الخاص:

- تزويد المجتمع البحريني بخريجين ذوي خبرات قانونية متميزة لمزاولة العمل القانوني بكفاءة وفاعلية.
- توظيف البحث القانوني في مجال خدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل.
- تعميق الدراسات القانونية بما يكفل تطوير العمل التشريعي والقضائي والفقهية.

مخرجات البرنامج:

- الدراية المعمقة لفروع القانون الخاص.
- القدرة على تحليل وتأصيل النصوص والوقائع القانونية.
- القدرة على التنفيذ والترجيح بين المواقف الفقهية المختلفة والتشريعات المقارنة.
- القدرة على مباشرة كافة الأعمال القانونية والقضائية بكفاءة وتميز.
- القدرة على استعمال مهارات البحث العلمي في إعداد الدراسات والبحوث القانونية بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل والمجتمع.

برنامج الماجستير في القانون العام

برنامج الماجستير هو برنامج متخصص تالي لمرحلة البكالوريوس في الحقوق يمنح الدارس الذي يجتاز متطلباته شهادة الماجستير في القانون العام.

أهداف برنامج الماجستير في القانون العام:

- تزويد المجتمع البحريني بخريجين ذوي خبرات قانونية متميزة لمزاولة العمل القانوني بكفاءة وفاعلية.
- توظيف البحث القانوني في مجال خدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل.
- تعميق الدراسات القانونية بما يكفل تطوير العمل التشريعي والقضائي والفقهية.

مخرجات البرنامج:

- الدراية المعمقة لفروع القانون العام.
- القدرة على تحليل وتأصيل النصوص والوقائع القانونية.
- القدرة على التنفيذ والترجيح بين المواقف الفقهية المختلفة والتشريعات المقارنة.
- القدرة على مباشرة كافة الأعمال القانونية والقضائية بكفاءة وتميز.
- القدرة على استعمال مهارات البحث العلمي في إعداد الدراسات والبحوث القانونية بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل والمجتمع.

برامج الدراسات العليا

دكتوراه فلسفة في القانون العام

دراسات أكاديمية متخصصة معمقه تالية لمرحلة الماجستير في الحقوق، يمنح الباحث الذي يجتاز متطلبات التخرج شهادة دكتوراه فلسفة في القانون العام.

أهداف البرنامج :

تسعى كلية الحقوق في جامعة البحرين إلى تحقيق الأهداف المبتغاة من خلال القيام بدورها المتميز لنشر المعرفة القانونية المعمقة والمتخصصة لذا انبرت وفتحت برنامج دكتوراه فلسفة في قسم القانون العام، حيث يعد ذلك واحداً من اسهاماتها في مجال مواكبة التطورات ومتابعة ما هو جديد والتي تتمثل:

- تزويد المجتمع الخليجي بخريجين ذوي قدرات وخبرات متميزة في البحث واستعمال أدواته.
- توظيف مهارات البحث العلمي الرصين وامتلاك أدواته لابتكار الحلول للمشكلات المطروحة في مجال تخصصه بما يسهم في تطوير المجتمع
- تكوين باحثين لهم المكنة في البحث المبتكر في جميع فروع التخصص مما يساهم في زيادة فرصة النشر العلمي.
- تمكين الباحث من اكتساب مهارات التحليل والتفسير والترجيح والاستدلال والنقد، ورفع قدرته التنافسية في الانخراط في سوق العمل.
- خلق البيئة الملائمة للإبداع والابتكار بالجانب المهاري والعلمي في مختلف المجالات التشريعية والقضائية والفقهية وتمكينه من أن يقود مجموعة.

دكتوراه فلسفة في القانون الخاص

دراسات أكاديمية متخصصة معمقه تالية لمرحلة الماجستير في الحقوق، يمنح الباحث الذي يجتاز متطلبات البرنامج شهادة دكتوراه فلسفة في القانون الخاص.

أهداف البرنامج :

تسعى كلية الحقوق في جامعة البحرين إلى تحقيق الأهداف المبتغاة من خلال القيام بدورها المتميز لنشر المعرفة القانونية المعمقة والمتخصصة لذا انبرت وفتحت برنامجي دكتوراه فلسفة في قسم القانون الخاص، حيث يعد ذلك واحداً من اسهاماتها في مجال مواكبة التطورات ومتابعة ما هو جديد والتي تتمثل:

- تزويد المجتمع الخليجي بخريجين ذوي قدرات وخبرات متميزة في البحث واستعمال أدواته.
- توظيف مهارات البحث العلمي الرصين وامتلاك أدواته لابتكار الحلول للمشكلات المطروحة في مجال تخصصه بما يسهم في تطوير المجتمع
- تكوين باحثين لهم المكنة في البحث المبتكر في جميع فروع التخصص مما يساهم في زيادة فرصة النشر العلمي.
- تمكين الباحث من اكتساب مهارات التحليل والتفسير والترجيح والاستدلال والنقد، ورفع قدرته التنافسية في الانخراط في سوق العمل.
- خلق البيئة الملائمة للإبداع والابتكار بالجانب المهاري والعلمي في مختلف المجالات التشريعية والقضائية والفقهية وتمكينه من أن يقود مجموعة.

الخطة الدراسية لبرنامج دكتوراه فلسفة في القانون الخاص

يتعين على الطالب للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في القانون العام / الخاص أن ينهي (٧٥ ساعة) معتمدة بنجاح ومنها (٣٦ ساعة) من المقررات العامة والتخصصية الإلزامية والاختيارية وكالاتي.

- القسم الأول: متطلبات الجامعة بواقع (١٢ ساعة) معتمدة
- القسم الثاني: متطلبات الكلية التخصصية بواقع (٢٤ ساعة) موزعة على (١٨ ساعة) إلزامية و(٦) ساعات اختيارية
- القسم الثالث: يناقش الاطروحة التي اعدھا امام مجلس الكلية وامام لجنة المناقشة والحكم المكونة من خمسة اعضاء تشكل من ذوي الاختصاص وبأعلى الرتب الاكاديمية شريطة أن يكون الممتحن الخارجي بدرجة استاذ وهي بواقع (٣٩) ساعة معتمدة يختار الطالب موضوعاً مبتكرأ في مجال تخصصه يتم اعتماده من قبل مجلس القسم والكلية ومجلس الدراسات العليا، ويسمح للطالب أن يسجل الأطروحة رسمياً على ألا يقل معدله التراكمي عن ٣ من ٤، ويكون الحد الأدنى لانتهاء متطلبات البرنامج سبعة فصول دراسية، والحد الأقصى اثني عشر فصلاً.

القبول

يشترط للقبول في برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون : العام / الخاص ما يلي :

- أن يكون المتقدم حاصلًا على درجتي البكالوريوس والماجستير في الحقوق من جامعة البحرين أو من جامعة معترف بها.
- ألا يقل معدله التراكمي عن ٣ من ٤ أو ما يعادله في أنظمة التقويم الأخرى.
- أن ينجح المتقدم في الاختبارات التحريرية التي يقدمها القسم للتأكد من مستواه العلمي.
- أن يجتاز المتقدم المقابلة الشخصية التي يعقدها القسم بنجاح.
- أن يكون حاصلًا على شهادة (TOEFL) في اللغة الانجليزية أو أن يجتاز اختبار تحديد المستوى في اللغة الإنجليزية (TOEFL)، أو ما يعادلها في الامتحانات الأخرى.
- في حال عدم اجتياز المتقدم للامتحان الذي تقيمه الجامعة لتحديد المستوى في اللغة الانجليزية على الطالب أن يجتاز مقررين استداركيين في اللغة الإنجليزية باعتبارهما شرطاً من شروط القبول في البرنامج، ويلغى قبول الطالب في حالة عدم اجتياز هذين المقررين للمرة الثانية.

متطلبات التخرج

- أن ينجز الطالب متطلبات المقررات الدراسية المحددة.
- أن يكمل مقرر الاطروحة
- أن يكون معدله التراكمي لا يقل عن (٣,٠) من (٤,٠) نقاط.

ينشط البحث العلمي في كلية الحقوق إلى جزأين : الأول هو الانتاج العلمي للباحثين في مرحلة الماجستير، والانتاج العلمي للباحثين في مرحلة الدكتوراه، أما الجزء الآخر فهو الانتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس الذي يتمثل بالأبحاث العلمية التي تم انجازها ونشرت أو قبلت للنشر في السنوات الأخيرة والكتب العلمية المحكمة.

فعاليات كلية الحقوق:

- منتدى يوم المهن القانونية
- الأسبوع القانوني
- منتدى رؤى قانونية
- محاضرة المرأة في قانون العمل البحريني
- ورشة المحاكم الصورية في مسائل الجنسية
- محاضرة قانون الحماية من العنف الأسري + اتفاقية وقانون الطفل
- محاضرة حق المرأة في المشاركة في الشؤون العامة
- محاضرة المرأة في الاتفاقيات الدولية
- محاضرة حق المرأة في الضمان الاجتماعي + قانون الضمان الاجتماعي
- ورشة في أخلاقيات مهنة المحاماة



الخدمات الاستشارية وخدمة المجتمع

وكذلك لكلية الحقوق دور في خدمة المجتمع المحلي في المجال القانوني، من خلال:

- اقامة المحاضرات والورش القانونية لصالح المؤسسات الوطنية بالتنسيق بين مكتب نائب الرئيس لخدمة المجتمع وشؤون الخريجين بجامعة البحرين وبين الأقسام العلمية بالكلية .
- تقديم الاستشارات القانونية لصالح المؤسسات الوطنية من خلال انتداب نخبة من اساتذة كلية الحقوق.
- اقامة محاضرات وورش قانونية تلامس احتياجات المجتمع من النواحي القانونية.
- وجود مكتب للعيادة القانونية Legal Clinic في الكلية، يقوم بتدريس مادة العيادة القانونية، وتوفير الاستشارات القانونية للمجتمع المحلي، وذلك من خلال تدريب الطلاب على كيفية المساعدة في الاستشارات القانونية في جميع مجالات القانون، حيث يتمكن الطالب من خلالها اكتساب مهارات مهنة المحاماة ومساعدة المجتمع في مجال الاستشارات القانونية بوسائل متنوعة. وإلى جانب ذلك فإن العيادة القانونية لحقوق الانسان تختص بالمواضيع ذات الصلة بحقوق الانسان بشكل عام بالمواضيع المتعلقة بحقوق الطفل بشكل خاص. وتتكون العيادة القانونية لحقوق الانسان من ثلاث شعب:

- التعليم المدني (التعليم العام)
- القضايا الواقعية (ضمن مكتب محامي)
- التقارير والتظلمات والتي تقدم لبعض المؤسسات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني :
 - كالمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان
 - والمجلس الأعلى للقضاء
 - والمجلس الأعلى للمرأة

وكما قامت الكلية عن طريق مركز الاستشارات والدراسات القانونية والدستورية سابقاً بتدريس الكوادر القانونية لمختلف مؤسسات الدولة ووزاراتها من أجل جعلها كوادر مؤهلة وقادرة على تحمل أعباء المسؤولية والمساهمة بفاعلية في منظومة التنمية البشرية المستدامة، وقد قام المركز بإعداد وتنفيذ العديد من الدورات وورش العمل العامة والمتخصصة في مختلف الموضوعات القانونية لصالح عدة جهات منها على سبيل المثال وزارة العدل والشؤون الإسلامية ، ووزارة الخارجية ووزارة التنمية الاجتماعية، والمجلس الأعلى للمرأة ومعهد البحرين للتنمية السياسية والمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان وكما قام المركز بتقديم المشورة مع الأجهزة التشريعية بالمملكة وإنجاز الدراسات القانونية المتخصصة التي طلبت منه ،كالذي تم مع المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان، الإنسان؛ حيث أنجز أساتذة الكلية العديد من المؤلفات القانونية المتخصصة لصالح الجهة المذكورة.

الهيئة الأكاديمية

القانون الخاص

أ.د. صبري حمد خاطر
أستاذ

القانون المدني
الهاتف: +973 17438822
skhater@uob.edu.bh

أ.د. محمد يوسف الزعبي
أستاذ

القانون المدني
الهاتف: +973 17437315
malzub@uob.edu.bh

أ.د. نجيب أحمد ثابت
أستاذ

قانون مرافعات وتحكيم
الهاتف: +973 17437323
nthabit@uob.edu.bh

أ.د. ضحى محمد سعيد
أستاذ

القانون المدني
dalnuman@uob.edu.bh

أ.د. ناصر خليل جلال
أستاذ

القانون المدني
الهاتف: +973 17437341
nalassaf@uob.edu.bh

د. فاضل صالح الزهاوي
أستاذ مشارك

القانون التجاري
الهاتف: +973 17437313
fsaleh@uob.edu.bh

د. أرباب محمد عبدالرب
أستاذ مشارك

القانون التجاري
الهاتف: +973 17437318
aabdulrub@uob.edu.bh

د. صلاح محمد أحمد
أستاذ مشارك

القانون المدني
الهاتف: +973 17437995
salahma@uob.edu.bh

د. عوض الله شيبية الحمد
أستاذ مساعد

القانون الدولي الخاص
الهاتف: +973 17437340
asheibt@uob.edu.bh

د. خليل محمد مصطفى
أستاذ مساعد

القانون المدني
الهاتف: +973 17437342
kabdulla@uob.edu.bh

د. محمد سعيد الرحو
أستاذ مساعد

القانون المدني
الهاتف: +973 17437329
malrahoo@uob.edu.bh

د. محمد وليد المصري
أستاذ مساعد

القانون الدولي الخاص
الهاتف: +973 17438193
malmasri@uob.edu.bh

د. الهيثم عمر سليم
أستاذ مساعد

القانون المدني
الهاتف: +973 17437321
eabdelrahman@uob.edu.bh

د. عبدالعزيز حسن صالح
أستاذ مساعد

تاريخ قانون
aahhassan@uob.edu.bh

د. نبيل العبيدي
أستاذ مساعد

القانون المدني
الهاتف: +973 17437294
lnabil@uob.edu.bh

د. جميل محمد حسن
أستاذ مساعد

القانون المدني
الهاتف: +973 17437339
jbanyyounes@uob.edu.bh

د. محمد محمد قطب
أستاذ مساعد

القانون المدني
الهاتف: +973 17437493
melkotb@uob.edu.bh

د. ليلى بنت المحجوب بن نصر
أستاذ مساعد

القانون المدني

د. حنان محمد المولى
أستاذ مساعد

القانون المدني
الهاتف: +973 17438835
halmawala@uob.edu.bh

د. محمد سعود العنزي
أستاذ مساعد

القانون التجاري
الهاتف: +973 17438743
malnasair@uob.edu.bh

د. وفاء يعقوب جناحي
أستاذ مساعد

القانون المدني
الهاتف: +973 17437316
wjnanahi@uob.edu.bh

د. سامر محمد الزعبي
أستاذ مساعد

القانون التجاري
الهاتف: +973 17437312
smohammad@uob.edu.bh

القانون العام

د. غزال منتسل العوسي
أستاذ مشارك
مالية عامة
الهاتف: +973 17438740
gaahmed@uob.edu.bh

د. عادل حامد بشير
أستاذ مشارك
قانون جنائي
الهاتف: +973 17437925
abashier@uob.edu.bh

د. سعيد حسب الله
أستاذ مساعد
قانون جنائي
الهاتف: +973 17437328
shasaballa@uon.edu.bh

د. مروان محمد محروس المدرس
أستاذ مساعد
قانون إداري
الهاتف: +973 17438742
mmahroos@uob.edu.bh

د. محمد عبدالله نعمان
أستاذ مساعد
قانون دولي عام
الهاتف: +973 17437322
mnoman@uob.edu.bh

أ.د. عبدالرحيم المصلوحي
أستاذ
قانون إداري
الهاتف: +973 17437327
aelmaslouhi@uob.edu.bh

د. فاروق أحمد خماس
أستاذ مشارك
قانون إداري
الهاتف: +973 17437332
fkhammas@uob.edu.bh

د. محمد حماد الهيتي
أستاذ مشارك
قانون جنائي
الهاتف: +973 17438736
mhlaihel@uob.edu.bh

د. فؤاد محمد موسى
أستاذ مشارك
قانون إداري
الهاتف: +973 17437331
fabdelkarem@uob.edu.bh

د. سعد صالح شكطي
أستاذ مشارك
قانون جنائي
الهاتف: +973 17437657
ssalh@uob.edu.bh

القانون الخاص

د. غالب محمد البلوشي
أستاذ مساعد
القانون التجاري
الهاتف: +973 17437859
galbuloshi@uob.edu.bh

د. أميرة عبدالله منصور
أستاذ مساعد
القانون التجاري
الهاتف: +973 17437335
aalqayem@uob.edu.bh

د. منال محمد صالح
أستاذ مساعد
القانون التجاري
الهاتف: +973 17437325
malsayed@uob.edu.bh

د. رياض محمد سيادي
أستاذ مساعد
القانون التجاري
الهاتف: +973 17438711
rseyadi@uob.edu.bh

د. وفاء جاسم الوافي
أستاذ مساعد
قانون دولي خاص
الهاتف: +973 17437319
walwafi@uob.edu.bh

أ. لولوة ناصر الفاضل
مساعد بحث وتدریس فئة (2)
القانون التجاري
الهاتف: +973 17438744
PrivateLaw@uob.edu.bh

أ. عبدالرحمن جاسم محمد
مساعد بحث وتدریس فئة (2)
القانون المدني
الهاتف: +973 17438744
PrivateLaw@uob.edu.bh

أ. أروى عبداللطيف أحمد الشيخ
مساعد بحث وتدریس فئة (2)
القانون المدني
الهاتف: +973 17438744
aralshaikh@uob.edu.bh

أ. ايمان ماجد مبارك
مساعد بحث وتدریس فئة (2)
القانون الدولي الخاص
الهاتف: +973 17437326
ealbureshaid@uob.edu.bh

القانون العام



أ. عبد الجبار أحمد الطيب
مدرس
مالية عامة
الهاتف: +973 17437317
aaltayeb@uob.edu.bh

الشيخة لولو بنت أحمد آل خليفة
مساعد بحث وتدرّيس فئة (2)
قانون دولي
الهاتف: +973 17438740
publiclaw@uob.edu.bh

أ. شمة عبدالرازق الخان
مساعد بحث وتدرّيس فئة (2)
قانون جنائي
الهاتف: +973 17438740
publiclaw@uob.edu.bh

أ. باسم محمد الشرجي
مساعد بحث وتدرّيس فئة (2)
قانون جنائي
الهاتف: +973 17438740
balsharji@uob.edu.bh

أ. مريم خالد بوقحوص
مساعد بحث وتدرّيس فئة (2)
قانون دولي
الهاتف: +973 17438740
publiclaw@uob.edu.bh

د. بدر محمد عادل
أستاذ مساعد
قانون دستوري
الهاتف: +973 17437324
bmohammed@uob.edu.bh

د. علي عمر المصراطي
أستاذ مساعد
قانون دولي عام
الهاتف: +973 17435220
amesrati@uob.edu.bh

د. نعيمة فرج عبداللطيف الحداد
أستاذ مساعد
قانون دولي عام
الهاتف: +973 17438109
nabdulatif@uob.edu.bh

د. نورة محمد الشملان
أستاذ مساعد
قانون جنائي
الهاتف: +973 17437330
nmalshamlan@uob.edu.bh

د. رمزان عبدالله النعيمي
أستاذ مساعد
قانون دستوري
الهاتف: +973 17437521
ralnoaimi@uob.edu.bh

اتصل بنا

قسم القانون الخاص

د. محمد سعود العنزي (رئيس القسم)
الهاتف: +973 17438743
malnasair@uob.edu.bh
مبنى رقم 539-128
الصحير، مملكة البحرين
صندوق بريد 32038

مكتب العميد

الأستاذ الدكتور صبري حمد خاطر (عميد كلية الحقوق)
الهاتف: +973 17438822
skhater@uob.edu.bh
مبنى رقم 539-148
الصحير، مملكة البحرين
صندوق بريد 32038

قسم القانون العام

د. محمد حماد الهيتي (رئيس القسم)
الهاتف: +973 17438736
mhlaihel@uob.edu.bh
مبنى رقم 539-131
الصحير، مملكة البحرين
صندوق بريد 32038

